

الأضداد في اللغة

الدكتور حسين

- 3 -

أما ما انفرد به أبو حاتم عن قطرب وابن السكيت فأضداد قلائل ، يمكن ان نفرعها الى الانواع التالية :

أ - ما يتبع صيغة انفعل وافتمل من الاجوف والمضاعف ، وهما الصيغتان اللتان زادهما هذا المؤلف (175) .

ب - ما يتبع صيغة فعول وفعيل (158 ، 160 - 165 ، 173 ، 203 ، 204) . وسبب انفراده تجديده في امثلهما .

ج - اضداد كان يشك فيها (246 ، 272) .
د - اخطاء (209 ، 231) .

وظننت في بادئ الامر انه حذف ما حذف من اضداد ابن السكيت ، لانه لم يرض عنها او عن نوع الاضداد الذي تمثله . ولكن الدراسة بينت انه ذكر من الاضداد ما هو من نوعها . فقد حذف بعض اضداد مجازية (65 - 69 ، 71) و اضداد اللغات (57 ، 59) و اضداد التطير (96) و اضداد المتعلقة (13) . و اضداد فعول وفعيل (87 ، 30) وغيرها . وكان من هذه الاضداد التي حذفها ما رواه أبو عبيدة (60 ، 67 ، 70 ، 71 ، 100) و أبو عمرو الشيباني (12 ، 14 ، 56) و الاصمعي (10 ، 15) و قطرب (98) . وكان فيما زاده اضداد الصيغ المختلفة من افعال وفعول ومفتعل وتفعل (162 ، 165 ، 175 ، 203 ، 231) و اضداد مجازية (273)

خالفت اضداد ابي حاتم السجستاني ما سبقها من كتب في العنوان ، اذ لم تقتصر على الاضداد وحدها ، بل هي « كتاب المقلوب لفظه في كلام العرب ، والمزال عن جهته ، والاضداد » . والمراد بالجزء الاول من هذا العنوان ما يسمى « المقلوب » مثل تهيبني الطريق وبالجزء الثاني الاضداد نفسها مثل الجزء الثالث ، فالمزال عن جهته هو ما وجه وجهة مضادة غير معناه الاصيل . فالعنوان يصرح اذن ان الكتاب خاص بالاضداد ، والعبارة المقلوبة . ولكن هذا التقسيم لم يشر ما يماثله في متن الكتاب .

وتشتمل اضداد ابي حاتم على 170 ضدا ، اخذ منها 116 من قطرب ، واتفق ابن السكيت معه في 54 منها . ولم يشترك أبو حاتم مع ابن السكيت في شيء من بقية الاضداد التي لم يأخذها من قطرب ، وقدرها 54 ايضا . فلم يقع بينهما اشتراك الا فيما اخذاه من قطرب . ولكن ابا حاتم لم يأت بهذه الاضداد من عنده ، بل اخذها منها من ابي زيد (166 ، 211 ، 216 ، 243 ، 244) ، و 3 من الاصمعي (214 ، 267 ، 271) ، واثنين من ابي عبيدة (106 ، 118) وواحد من التوزي (180) وآخر من ابي زيد و الاصمعي معا (275) . واشترك مع ابن الانباري في 28 ضدا ، لا ندري مصدرها على وجه اليقين ، وان ورد فيها اسماء بعض اللغويين .

لكنه حوض من أودي بأخوته
ريب المنون فأضحى بيضة البلد

وأما قول ابن الزبيرى :

كانت قريش بيضة فتفلقت
فالمح خالصه لعبد مناف

فليس من هذا فى شيء» . وقال (3) : «زهق .
الزاهق : الميت . يقال : زهقت نفسه وقال تعالى :
« وتزهق أنفسهم » و « قل جاء الحق وزهق
الباطل » وزهق بين يدي القوم : مضى وتقدم .
وقالوا : والزاهق : السمين ، قال زهير :

القائد الخيل منكوبا دوابرها

منها الشنون ومنها الزاهق الزهم

وقلما كان يسلك الطريقة الثانية ، إلا فى
المقتطفات التى أخذها من غيره . وكان فى بعض
الاحيان يترك الطريقتين ، ويذكر المادة كما تأتي .
قال (4) : « ظهر . بطن : وقال الحسن رحمه الله :
(بطاننها من استبرق) . ظواهرها . وقالوا : ظهر
السماء : وجهها ، وبطن السماء كذلك ، وقرات
القرآن عن ظهر قلب . وعن ظهر اللسان . قال
الشاعر :

وان من القول التى لا شوى لها

إذا زل عن ظهر اللسان انقلابها

وقالوا فى قوله تعالى : « فيظللن رواكد على
ظهره » أي على وجه البحر . وقالوا : أمر ظاهر
عنك : أي زائل ، قال الهذلي أبو ذؤيب :

وعيرها الواشون اني احبها

وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

أي زائل . ويقال : النعمة ظاهرة عليه : أي
لازمة له » . فالمعاني والشواهد كلها مختلطة لا نظام
لها .

واضداد اللفات (227) واضداد المتعلقات (236)
وغيرها . أما الفرق الواضح بينهما فكترة اعتماد
ابن السكيت على أبي عبيدة وأبي عمرو الشيباني ،
واكثر أبي حاتم الرواية عن قطرب وأبي زيد
والاصمعي .

وجمع أبو حاتم فى آخر كتابه ثلاثين ضدا ،
أفردا عن بقية الكتاب لشكه فيها . ووجه اليها
نقدا عاما إذ قال (1) : « وقد ذكر بعض اصحابنا
حروفا لا علم لي بها : اتقال أم لا » . وكان من هذه
الاضداد ما شاركه فيه ابن الأنباري (257) وما
شاركه فيه قطرب وابن الأنباري (252) ، وما
شاركه فيه الاصمعي وابن السكيت وابن الأنباري
والصفاني (187) .

ولا تختلف الخطة التى سار عليها أبو حاتم فى
معانجة الاضداد ، فى معاملها الكبرى وان اختلفت فى
بعض التفاصيل ، عما رأيناه فى اضداد ابن السكيت .
فهما متفقان فى تقديم المادة ، فمعنيها ، فشواهدهما
تارة ، وتقديم المادة فأحد المعاني وشواهده ، فالمعنى
الآخر وشواهده . قال (2) : « بيضة البلد . يقال :
فلان بيضة البلد : إذا ذم ، أي قد انفرد ، ويقال
ذلك فى المدح ، زعموا . فأما فى الذم فتقال الراعي
لعدي بن الرقاع العاملي :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسيبا

وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

قال أبو حاتم : يجوز ان يكون قول الراعي
هزأ ، يهزا بهم يقول : انتم سادة البلد ، وهو يهزا
بهم . وقال حسان لمزينة ، وقد قتلوا أباه فجعلهم
جلايب ، أي سفلة :

أرى الجلايب قد عزوا وقد كثروا

وابن الفريعة أمسى بيضة البلد

وقال المتلمس :

(1) ص 148 .

(2) 171 .

(3) 195 .

(4) 240 .

(نـد) الشيء مثله وشبهه وعدله ، ولا اعلمهم
 اختلفوا في ذلك ... والجمع انداد .. وكثير من
 العرب يجعلون الند ايضا للجمع من الرجال والنساء .
 وللانثيين من الرجال والنساء ، كما يجعلون المثل
 والشبه والعدل والصد .. ويقال : ند ، ونديد ،
 ونديدة بالهاء ، كما يقال في الحديث : « اذا اتاكم
 كريمة قوم فأكرموه » : اي كريم قوم ... قال تعالى :
 « كلا سيكفرون بعبادتهم ، ويكونون » اي تكون
 الالهة ضدا عليهم . وانما جعل الضد كالمصادر التي
 تكون للواحد والجمع سواء . كقولك : القوم
 رضى ، والقوم عدل . وهم جنب ... وهذا مشهور
 فى المصادر خاصة . ويقال : قوم كرم ، فى معنى :
 كرام وقالوا : قوم شرط : وقزم : للثام ، وقد
 يجمع فيقال : قزامى واشراط » .

وكتاب الاضداد لابي حاتم اكثر انتظاما من كتاب
 ابن السكيت ، اذ ينظم اضداد فعول ، وافتعل
 وانفعل من الاجوف ، وافتعل من المضعف الثلاثي ،
 ولم يظهر ذلك التنظيم بهذا البروز فى اضداد ابن
 السكيت . يضاف الى ذلك انه آخر مجموعة كبيرة
 من الاضداد التى شك فيها الى آخر اضداده ،
 وصرح بشكها فيها . ولكن تسرب اليه الاختلال فى
 مادة « ضنين وظنين » التى لا ندرى سبب وضعه
 اياها فى الاضداد ، وفى مادة « قعد » التى كررها
 مرتين (9) .

يضاف الى ذلك ان ابا حاتم فى اضداده امتاز
 على ابن السكيت امتيازاً كبيراً ، دل على قدرة
 فائقة . وقد ظهرت آثار هذه القدرة فى النقود التى
 عقب بها على كثير مما أورده من اضداد . وعندما
 نتبع هذه النقود نخرج بالملاحظات التالية :

اقام ابو حاتم الشطر الاكبر من نقده ، على عدم
 معرفته هو بالمعنى المقول به للفظ . وهو يقيم من
 نفسه مثالا للفويين ، فيعنى بقوله : « لا أعرفه »
 ان اللفويين لا يعرفونه . قال مرة (10) « اجتمعت

واعتمد ابو حاتم فى علاجه على الشواهد ولكنه
 كان يقلل منها فى الشواهد التى انفرد بها عن ابن
 السكيت ، ولم يظهر لي انه أخذها من غيره . ولا
 يختلف الاستشهاد عند ابي حاتم عنه عند من
 سبقه ، طريقة وانواعا ، غير انه أكثر من الآيات
 القرآنية ، وقلل من الامثال والاقوال . وهذه بعض
 امثلة الاستشهاد عنده . قال (5) : « الآدم من الأبل
 ومن الظباء : الأبيض . ومن كل شيء بعد ذلك :
 غير الأبيض على ما يقول الناس . يقولون : رجل آدم
 - (اسمر) وظبية آدماء : بيضاء . وبمير آدم :
 للابيض ، وناقاة آدماء » . وقال (6) : « قد قالوا :
 بصير ، للبصير الأعمى ، وللزنجي ابو البيضاء .
 وقال لي رجل من شق الاحساء : لي ام بصيرة ،
 يريد عمياء .

ولكن ابا حاتم خالف من قبله فى ناحية
 واحدة من الشواهد ، هي ايراده أحيانا السند فى
 تفسير الآيات والاحاديث . قال (7) : « حدثني ابو
 عامر العقدي قال : حدثني سفيان بن عيينة ، عن
 عمرو بن دينار : ان ابن عباس قرا : (وكان امامهم
 ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا) ... » .

وكان فى العلاج يحاول الا يستطرد كما كان
 يفعل ابن السكيت ، وأن يلتزم بما اتصل بالاضداد
 وحده .

ولكن هذا لم يمنعه من الالتفات الى المشتقات
 المتصلة بالاضداد ، والعناية باللغات ، كما نرى فى
 قوله فى « نـد » (8) : « النخل ، يؤنثه اهل
 الحجاز ويذكره سائر الناس . ويؤمّل : من أمّلته ،
 مخففة ، ويقال : هو مأمول ومن قال أمّلته ، فشدد
 اليم . قال : هو مؤمّل . وقالوا للواحد : شبه
 وشبيه ، وعدل وعديل . وقد يقال للعدل من
 الاحمال : عديلة : ايضا » .

وكان الى جانب هذا ياتفت أحيانا الى بعض
 القواعد والاحكام اللغوية والنحوية ، ويذكرها .
 قال : « قال ابو حاتم : اجتمعت العرب على ان

(5) 176 .

(6) 225 .

(7) 111 .

(8) 106 .

(9) 212 ، 261 .

(10) 106 .

العرب يجعل الضد مثل الند ، ويقول هو يضادني ، أعلمهم اختلفوا في ذلك ... (و) زعم قوم أن بعض العرب يجعل الند مثل الند ، ويقول هو يضادني ، في ذلك المعني ، ولا اعرف انا ذلك . فأما المعروف في الضد في كلام العرب فخلافاً للشيء ، كما يقال : الايمان ضد الكفر ، والعقل ضد الحمق . . » .

وكان في اكثر الاحيان يأتي بهذا التقيد في الاضداد المتعلقة بالقرآن تخرجاً منه وورعاً . مثال ذلك قوله « 11 » : « كان أبو عبيدة يقول : خاف من الخوف ، ومن اليقين . وكان يقول : « فان خفتم الا تعدلوا » يريد ايقنتم . ولا علم لي بهذا لانه قرآن ، فانما تحكيه عن رب العالمين ، ولا تدري لعله ليس كما يظن » .

والدعامة الثانية عنده . تغليظ القائل ، مثل قوله (12) : « قال أبو عبيدة : الخنذيد من الخيل : الفحل والخصي . وغلظ ، انما الخنذيد الفائق من الخيل ، ومن كل شيء . ويقال خطيب خنذيد ، وشاعر خنذيد . وقال خفاف بن عبد شمس :

وبراذين كاييات وأتينا

وخناذيد خصية وفحولاً

الخصية : الخصيان . فأراد منها خصيان ومنها فحول . وقال بشر بن أبي خازم في نعت فرس :

وخنذيد ترى الفرمول منه

كظي الزق علقه التجار »

وعثرت على نقد واحد من أبي حاتم قام على عدم الثقة بمن روى الضد ، قال (13) : « قال أبو عبيدة : أسرت الشيء : أخفته وأظهرته أيضاً . وكان يقول في هذه الآية : (وأسروا الندامة لما راوا العذاب) : أظروها . ولا اثق بقوله في هذا ، والله اعلم . وقد زعموا أن الفرزدق قال :

فلما رأى الحجاج جرد سيفه

أسر الحروري الذي كان أضمرأ

ولا اثق ايضاً بقول الفرزدق في القرآن . ولا ادري لعله قال : « الذي كان اظهراً » أي كتم ما كان عليه . والفرزدق كثير التخليط في شعره ، وليس في قول نظيره جرير والاخلط شيء من ذلك . فلا اثق به في القرآن » .

كذلك عند أبي حاتم نقد واحد قام على أن الضد من احتمالات النحويين قال (14) : « قال قوم : سوى الشيء ، غيره ، وسواه : هو هو . وقال قوم : بل سوى تكون زيادة احيانا ، كقول أبي النجم : « كالشمس لم تعد سوى ذورها » يريد لم تعد ذورها ، أي أن ذرت ، أي طلعت . وانشدنا أبو زيد :

انا فلم نعدل سواه بغيره

رسول أتى من عند ذي العرش هادياً

يعني النبي صلى الله عليه وسلم . والمعنى فلم نعدله بغيره . وقال الاخفش : أراد فلم نعدل سواه بغير سواه ، فالهاء ترجع الى سواه . وهذا من احتمالات النحويين ، وكلام العرب على غير ذلك » .

— * —

كتاب ابن الأنباري

وصل لنا ايضاً « كتاب الاضداد » لابي بكر محمد بن القاسم الأنباري . وقد قدم المؤلف - كأبي حاتم - بين يدي كتابه مقدمة ، صدرها بالحمد والصلاة ، ثم عرف الاضداد ، وذكر ما دفعه الى التأليف فيها ، وقسم الكلام العربي تمهيداً لوضع الاضداد في موضعها اللائق بها ، وابان نشأتها الاولى في اللغة . ونستبين من الاطلاع عليها أن ابن الأنباري ادخل في مقدمته مقدمة فطرب كلها .

وكشف ابن الأنباري عن النهج الذي اختطه في كتابه ، فقال (15) : « وقد جمع قوم من أهل اللغة الحروف المتضادة ، وصنفوا في احصائها كتاباً . نظرت فيها . فوجدت كل واحد منهم أتى من الحروف

(11) 117 .

(12) 115 .

(13) 168 .

(14) 181 .

(15) ص 13 .

بجزء . واستقط منها جزءا ، وأكثرهم أمسك عن الاعتلال لها . فرأيت أن أجمعها في كتابنا هذا ، على حسب معرفتي ومبلغ علمي . ليستفني كاتبه والنظر فيه عن الكتب القديمة المولفة في مثل معناه ، إذ اشتمل على جميع ما فيها ، ولم يعد منه زيادة الفوائد ، وحسن البيان ، واستيفاء الاحتجاج ، واستقصاء الشواهد .

ووفى المؤلف من الخطوة الأولى من نهجه . فقد ذكر جميع ما في أضداد ابن السكيت وأبي حاتم ، ما عدا قريبا من 30 أهملها لشكها فيها - وجميع ما في أضداد قطرب غير 12 ضدا . وكان قطرب قد انفرد بعشرة منها ، واتفق معه أبو حاتم في الباقيين 77 ، 164 . وزاد عليها أضدادا أخرى ، فبلغ المجموع 357 . وكانت هذه الزيادة وفاء منه بالخطوة الثانية من منهجه ، إلى جانب ما أورده من فوائد في أثناء الحديث عن الأضداد نفسها .

أما « حسن البيان » فظهر أولا في الخطة التي رسمها لنفسه ولم يجد عنها تقريبا . وأوجزها في الابتداء بالتنبيه على أن اللفظ من الأضداد ثم تقديم معنييه المتضادين ، ثم اتباعهما بالشواهد أن كان بين يديه شيء منها . وها أنذا أفتح الكتاب عفوًا ، لا لتقط الضد الذي يكون فيها . قال (16) : « وتأم حرف من الأضداد . يقال : قد تأم الرجل : إذا أتى ما فيه المأثم ، وتأم إذا تجنب المأثم ، كما يقال : قد تحوب الرجل إذا تجنب الحوب . ولا يستعمل تحوب في المعنى الآخر . أخبرنا محمد بن أحمد بن النضر قال : حدثنا معاوية بن عمرو قال : حدثنا زائدة ، عن هشام قال : قال الحسن ومحمد : ما علمنا أحدا منهم ترك الصلاة على أحد من أهل القبلة تأثما من ذلك ، أي تجنبيا للمأثم . . » وكان في بعض الأحيان يجمع بين كلام قطرب والأصمعي في سياق واحد ، كما فعل غيره أيضا (ريب) .

وظهر « حسن بيانه وكثرة فوائده » في حشو المواد . فقد عني بابانه أصل الأضداد وما اتصل بها من مشتقات في أحيان كثيرة ، مثل (17) : « وقال الفراء : حسب أصله من حسبت الشيء أي وقع في

حسابي . تم كسرت السين منه ، ونقل إلى معنى الشك . . . وقال الفراء : خلت أصله من الخيال إذا تخيل لك الشيء ، ثم عمل في الاسم والخبر . ونقل إلى معنى الظن . . » .

وعنى في بعض الأضداد بإيراد معانيها الأخرى غير المتضادة ، مثل (18) : « الظن يقع على معان أربعة : معنيان متضادان : أحدهما الشك . والآخر اليقين الذي لا شك فيه . . والمعنيان اللذان ليسا متضادين : أحدهما الكذب ، والآخر التهمة . فإذا كان الظن بمعنى الكذب قلت ظن فلان . أي كذب ، قال الله عز وجل : « ان هم إلا يظنون » .

وأكثر في علاجه للمواد من إيراد الأحكام والقواعد اللغوية والنحوية بشكل بارز لم نره عند من قبله . قال في « توسد (19) » : « وأنشد الفراء :

يا رب ساربات ما توسدا

الا ذراع العنس او كف اليد

أي كان ذراع الناقة بمنزلة الوسادة . وموضع اليد خفض بإضافة الكف إليها ، وثبتت الألف فيها . وهي مخفوضة ، لأنها شبهت بالرحى والفتى والعصا ، وعلى هذا قالت جماعة من العرب : قام أباك ، وجلس أخاك ، فشبهوها بعصاك ورحاك وما لا يتغير من المعتلة . هذا مذهب أصحابنا . وقال غيرهم : موضع اليد نصب بكف ، وكف فعل ماضٍ من قولك : قد كف فلان الأذى عنا . . وقال : « الأون حرف من الأضداد ، يقال : الأون ، للرفق والدعة ، والأون : للتعب والمثونة . . . والمثونة أخذت من الأون ، وهو التعب والنصب . والأصل فيه ماونة مفعلة ، من الأون ، فنقلت ضمة الواو إلى الهمزة ، ويجوز أن تكون مفعلة من الأون وهو الرفق والدعة فإذا قالوا هو عظيم المثونة فمعناه : عظيم التسكين والرفق . ويجوز أن تكون المثونة مفعلة من الأين ، والأين التعب . قال الشاعر :

- (16) 105 .
(17) 43 .
(18) 1 .
(19) 115 .

مذهب اهل العراق . ويقال في جمعه اقراء وقروء .
وقال الاصمعي عن ابي عمرو : يقال : قد دفع فلان
الى فلانة جاريتها تقرئها ، يعني أن تحيض ثم تطهر
للاستبراء . ويقال : القرء هو الوقت الذي يجوز أن
يكون فيه حيض ، ويجوز أن يكون فيه طهر . . .
ويقال : قد اقترت النجوم اذا غابت . قال ابو بكر :
وهذا حجة لمن قال : الاقراء الاطهار ، لانها خرجت من
حال الطلوع الى حال الغيبة « وقال الاصمعي وابو
عبيد : يقال : قد اقترت المرأة اذا دنا حيضها ،
واقترت اذا دنا طهرها . قال ابو بكر : هذه رواية
أبي عبيد عنهما . وروى غيره : اقترت اذا حاضت ،
واقترت اذا طهرت . وحكى بعضهم قرأت ، بغير
الف في المعنيين جميعا . والصحيح عندي ما رواه
ابو عبيد . »

وقد رأينا - فيما سبق - ان ابن الانباري نقد
بعض الاضداد ، لان المعنيين لصيقتين مختلفتين لا
صفة واحدة مثل فعل وأفعل ، او لان المعنى الثاني
للفظ غير شائع الاستعمال ، او لعدم وجود شواهد
تدعم المعنى الثاني . ويمكن ان نضيف اليها ما يحدد
السياق معناه ، مثل (21) : « قال قطرب : من
الاضداد قولهم اليت المرأة تالي ، اذا عظمت أيتها ،
واليت الشاة وغيرها ، اذا قطعت أيتها . قال ابو
بكر : وليس هو عندي من الاضداد ، لان كل
واحد من الحرفين ينفرد بمعنى واحد ، ولا يقع
على معنيين متضادين » .

واذا قارنا بين نقد أبي حاتم ونقد ابن الانباري ،
وجدنا الاول منهما معتدا بنفسه ومعلوماته ، عنيقا
في هجومه ، ولم نجد شيئا من ذلك عند الثاني .
فابن الانباري لا يقارن اقوال قطرب او غيره من
مؤلفي الاضداد بمعارفه هو كما يفعل أبو حاتم بل
بأقوال غيره من اللغويين . ولم يفلظ ابن الانباري
أحدا ، ولا حجب ثقته عنه ، ولا عد أقواله من
الاحتمالات كما فعل أبو حاتم . وبيننا كان أبو عبيدة
هدف نقد أبي حاتم الاول ، كان ابن قتيبة الهدف
الاول لنقد ابن الانباري .

ومن مظاهر قدرة ابن الانباري في التمهيص
حذفه ما حذف من اضداد ابن السكيت وأبي حاتم .
فقد حذف من الاول ارقام 14 ، 17 ، 87 ، 96 ،

لا يغمز الساق من أين ولا نصب
ولا يعرض على شرسوفه الصفر
واصلها على هذا القول مأينة ، فحولوا ضمة
الياء الى الهمزة ، وجعلوا الياء واوا لانضمام ما
قبلها ، كما قال الآخر :

وكنت اذا جاري دعا لمضوفة
اشمر حتى ينصف الساق مثرري

فمضوفة مفعلة من الضيافة ، واصلها مضيفة ،
ففعل بها ما فعل بمثونة . وتكوين المثونة فعولة من
منت الرجل ، فتهمز الواو لانضمامها ، كما قال امرؤ
القيس :

ويضحى فتيت المسك فوق فراشها
ثوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

فنثوم فعول من النوم ، همز الواو لانضمامها «
وامثال ذلك في الكتاب كثيرة .

وعنى في الحشو أيضا باللفات . فكان يقول :
« أخبرنا أبو العباس قال : يقال : هو الباز وهو
البازي ، فمن قال : هو الباز ، قال في التثنية :
هما البازان والجمع البازان ، على مثال قولهم :
الخال والخيالان ، ومن قال : هو البازي قال في
التثنية : هما البازيان ، وفي الجمع البازة على مثال
القاضي والقضاة . قال ابو بكر : في الباز لغة ثالثة
لم يذكرها في هذا الكتاب وذكرها لنا في بعض
أماله قال : ويقال : هو الباز ، بهمز الالف مثل
الفأس والكأس ، وتجمعه في أدنى العدد من ثلاثة
الى عشرة فنقول : ثلاثة أبوز ، كما تقول : أفؤس
وأكؤس . فاذا كثرت فهي البؤوز ، كما تقول
كؤوس وفؤوس . فجمع القلة على أفعل مثل الأفلس
والأبحر ، وجمع الكثرة على الفعول مثل الفلوسوس
والبحور . قال ابو بكر : في الباز لغة رابعة ، يقال :
هو البازي ، بياء مشددة تشبه ياء النسبة . . » .

وكثر في حشوه النقد وخاصة نقد قطرب وابن
قتيبة . وأقام ابن الانباري كثيرا من نقده على تعارض
الاقوال المختلفة من اللغويين . فأورد أقوالهم وقارن
بينها ليخلص الى الرأي الصواب عنده ، مثل (20) :
« القرء حرف من الاضداد . يقال : القرء للطهر ،
وهو مذهب اهل الحجاز ، والقرء للحيض ، وهو

(20) 8 .

(21) 322 .

الى مرتبة التفلسف والنقد ، بدلا من الاقتصار على الجمع .

وتبين هذه النظرة المدققة الناقدة في منهج المؤلف ، اذ قسم كتابه الى قسمين : الاول للاضداد المرضية عنده ، والثاني للاضداد التي ادخلها السابقون وليست من الاضداد في حقيقتها . قال في مقدمته : « وترى من سبقنا الى هذا الكتاب قد ادخل فيه ما ليس منه ، مما نحن ذاكرو صدر منه في آخره بعد الفراغ من المقصد فيه » .

اما الاضداد المرضية ، او القسم الاول من الكتاب - وهو الاكبر - فرتبه فضولا بحسب حروف المعجم . ووضع في كل فصل الالفاظ البدوءة بالحرف المعقود له الفصل معتبرا الحرف الاصلي فيها . قال في المقدمة : « وقد رأينا ان نبويه على حروف المعجم ، اذ كانت همة اهل زماننا مقصورة عليه ، وقلوبهم مائلة اليه ، وخير ما تحرى ما نفع ، وافضل ما انتدب له ما شفى ونجى » . ولكن ابا الطيب اكتفى بترتيب الفصول ، ولم يحاول ترتيب الالفاظ نفسها في داخلها .

والقسم الثاني من الكتاب ، الخاص بما ادخله السابقون من اضداد ليست منها في الحقيقة ورتبه ابوابا . كل باب منها خاص بنوع من هذه الاضداد . وبلغ عددها اربعة ابواب ، اولها لما استوى فيه الفاعل والمفعول من صيغة مفعول ومنفعل من الاجوف ، وثانيها لما استوى فيه الفاعل والمفعول من المدغم العين في اللام ، وثالثها للمجازي ، ورابعها للمقلوب . والبايان الاولان مرتبان على الحرف الاول ايضا ، اما الاخيران فغير مرتبين ..

وحين يلقي المرء نظرة على هذا الكتاب يجده مفتتحا بمقدمة قصيرة ، تستهل بعد الحمد والصلاة بما تحراه المؤلف في كتابه من احكام التصنيف واحسان الترتيب ... ثم تعريف الاضداد ويختمها بمنهجه والدعاء .

وتبدأ الاضداد بعنوان « الالف » الذي يشير الى فصل الالف بالطبع .

ولم يسم المؤلف هذه المجموعات « فصولا » ولكني وهبتها هذا الاسم للتيسير .

ويظهر منذ الضد الاول تحري ابي الطيب الجمع والاستقصاء ، اذ يقتبس فيه من جميع السابقين

ولا يعيب الكتاب غير بعض الاختلال ، الذي كان له اربعة مظاهر :

1 - الاضطراب : فالمؤلف ينظم صيغة فِعُول لان قطريا نظمها ، ولا ينظم فَعِيل ، لان هذا لم ينظمها . و ابو حاتم نظم صيغتي افتعل وانفعل من الاجوف والمضاعف ، والمؤلف لا يفعل ذلك (262 ، 263) . ولا يبين انها قاعدة عامة فيما جاء على هذه الصيغة . ويذكر ابن الانباري كثيرا من الالوان على انها اضداد ، ولكنه يفرقها في أماكن مختلفة ، وحقها ان يجمع في موضع واحد . ونتج عن هذا تكرار الكلام عن بعضيا . وينطبق الكلام نفسه على الحروف والادوات التي عدتها من الاضداد . ويتصل بذلك تفريقه اشباه الاضداد ، وكان واجبا عليه ان يفصل الاضداد ، عن اشباهها ، ويضع كلا منها على حدة .

2 - التكرار : مثل الاخضر (223 ، 245) وطلع (202 ، 257) وزعوم (230 ، 259) كرر الكلام عنها في الموضعين مع اتفاق السياق على وجه التقريب في (طلع) واختلافه في (الاخضر) و (زعوم) . وكرر عن فزع ايضا (129 ، 182) وان اختار في المرة الاولى صيغة (فزع ومفزع) وفي الثانية (فزع) .

3 - اضداد لا ينبه في صدرها على ذلك ، ويبتديء في علاجها مباشرة ، مثل ناء (94) حتى اضطرب الناشر المصري الاول فيها ، واتى بها في تضاعيف الكلام عن سابقتها (124) كأنما ليست مادة جديدة .

— * —

كتاب ابي الطيب اللغوي

ظهرت اول محاولة لترتيب الاضداد على يد ابي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى عام 351 هـ . فقد اطلع هذا اللغوي على كتب الاضداد السابقة ، وجمعها امامه ، ثم نظر اليها نظرة ناقدة ، خرج منها بكتابه . واذن فقد كان يرمي ابي الطيب الى « احكام تصنيفه ، واحسان ترصيفه ، والزيادة على ما ذكر منه ، والفاء ما خلط من غيره فيه ، لتقوى منة القائلين به ، ويضعف قول النافين له » كما يقول في مقدمته . وبدلنا هذا على ان حركة التأليف في الاضداد نضجت ، ووصلت

عليه . قال : « قال ابو زيد : يقال : امر أمم : اذا كان عظيما ، وأمر أمم : اذا كان صغيرا . وقال الاصمعي : امر أمم : اي قصد . وقال ابو عبيدة : الامم : القريب . وقال عمرو بن قميئة في الصغير :

يا ليف نفسي على الشباب ولم
أفقد به اذ فقدته أمما

وقال الاعشى :

لئن قتلتهم عميدا لم يكن أمما
لنقتلن مثله منكم فتمتسل

قالوا : معناه لم يكن صغيرا حقيرا . وقالوا : بل لم يكن قصدا . وانشد قطرب في معنى التصد :

أتاني عن بني الاحرا
ر قول لم يكن أمما
ارادوا نحيب اثلتنا
وكنا نمنع الخظما

وانشد ابو عبيدة في معنى القريب :

يا ليت شعري عنك والامر أمم
ما فعل اليوم اويس في الغنم

قال ابو حاتم : اظنه والامر قصد ، وانشد في معنى القريب :

« قومي اياد لو أنهم أمم »

اي لو أنهم قريب . وقال الآخر :

كوفية نازح محلتها
لا أمم دارها ولا صقب

ويروى : « لا سقب » بالسين ايضا : وهو القريب : ولذلك قالوا : دار فلانة مسقبة بدارنا : اي قريبة منها . وفي حديث الشفعة : « الجار اولي

(25) 67 . وانظر فهارس الكتاب .

(26) 47 . وانظر الفهارس .

— او أحق — بسقيه « : اي بما دنا منه وقرب من داره » . ذكر ابا زيد ، والاصمعي ، و ابا عبيدة ، وقطربا ، و ابا حاتم .

ونستخلص من دراسة اضداد ابي الطيب الظواهر التالية :

الانتظام : فقد باقت الاضداد عنده نضحها في اندراسة ، وغايتها في الانتظام الداخلي . فالمعاني تقدم في مفتتح المادة ، ثم ترد الشواهد على المعاني . ثم تعالج المادة كلها .

وتكثر الشواهد وتنوع عنده بصورة لا تخطئها عين . فيعتمد على الشعر كما رأينا في المادة السابقة . ويعتمد على القرآن كما نرى في قوله (25) : « ومن الاضداد بطانة الثوب ، يكون بمعنى البطانة ، وبمعنى الظهارة . وقال الحسن في قول الله تبارك وتعالى : (بطائنها من استبرق) قال : اراد ظواهرها . قال قوم : لان كل واحد من الظهارة والبطانة يكون وجها . تقول العرب : هذا ظهر السماء ، وهذا بطن السماء ، لئذى نرى منها . وقال الزبير في قتلة عثمان رضي الله عنه : « ونجا من نجا منهم تحت بطون الكواكب » يعني هربوا في البلاد . وقال آخرون في هذه الآية : انما اراد الله تعالى ان بطائن هذه الفرش من استبرق ، وهو الغليظ الفاخر من الديباج ، فالظواهر أشرف واعلى . والله اعلم بكتابه » .

يعتمد على الاحاديث ، مثل قوله في مادة باع (26) : « وروى ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن ابيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من باع عبدا وله مال ، فماله الذي باعه الا ان يشترط المبتاع » اي المشتري . فالمبتاع يكون بمعنى البائع ، والمبتاع يكون بمعنى المشتري ، والمبتاع يكون بمعنى الشيء المشتري . وفي حديث رواه ابن سيرين ، عن شريح ، عن ابن مسعود قال : اذا اختلف البيعان — يعني البيع والمشتري — والبيع قائم بعينه ، فالقول ما قال البائع ، او يترادان البيع » . يعني بالبيع الشيء البيع . وفي حديث آخر : « البائع بالخيار » يريد البائع والمشتري .. وفي حديث آخر رواه ابن

مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا اختلف المتبايعان استحلف البائع ، ثم كان المتبايع بالخيار » .

ويعتمد على اقوال الصحابة، كما رأينا في ظهر، وكما نرى في قوله (27) : « يروى عن حذيفة انه قال حين حضرته الوفاة : بيعوا لي كفنا ، اي اشتروه لي » .

ويعتمد على اقوال الاعراب والاقوال المتبادلة بين الناس في حياتهم اليومية ، كما رأينا في ظهر ، ونرى في قوله ايضا (28) : « ذكر اعرابي جريرا فقال : كان سفيرا اي حاذقا بالشعر » .

ويعتمد على الامثال ايضا (29) : « وبشرة الانسان : ظاهر بدنه عندهم جميعا ، والجمع بشرات وبشر ... ابو زيد : تقول العرب في مثل : « اراك بشر ما احار مشفر » وبعضهم يقول : اولج مشفر . قال : سمعتها من رجل من بني اسد يقول : ما اكلت استبان على بشرتك وفي لونك » .

وكثيرا ما كان يورد تعليقات على الشواهد توضحها ، كما نرى في قوله : « وقول الشاعر :

امك بيضاء من قضاة في الـ
سبيت الذي يستظل في طنبه

اراد نقيه من المعائب ، ولم يرد ان يصف لونها . وكذلك قوله :

امك بيضاء من قضاة قد
تمت لها الوالدات والنضد

النضد ها هنا : الاعمام والاقوال .. » .

ونسب كثيرا من الشواهد الى من انشدها كما رأينا في أمم : ونرى في قوله : « الامين : المؤمن ، والامين المؤمن ، بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول . وانشد ابو حاتم للناطقة في معنى المفعول به .

وكننت امينه لو لم تخنه
ولكن لا امانة لليماني »

- (27) 45 . وانظر الفهارس .
(28) 45 . وانظر الفهارس .
(29) 74 . وانظر الفهارس .

واغترف ابو الطيب من اضداد سابقيه ، وما اتوا به في سبيل تفسيرها وتعليلها وتقدمها

والاستشهاد عليها . وكان حريصا كل الحرص على نسبة كل قول الى قائله ، حتى في الاحوال التي لم يلتزم فيها عبارة واحد منهم ، وجمع بين عباراتهم ، اشار الى ذلك . فكان اكثر من جمع بين عبارته قطرب وابو حاتم . وجمع ايضا بين التوزي ، وقطرب وابي عمرو ، وقطرب وابي عبيدة . وجمع احيانا بين اقوال ثلاثة منهم معا ، مثل قطرب وابي حاتم والتوزي ، وابي عبيدة وابي زيد والاصمعي .

وكانت الثمرة الطبيعية لهذا ان كثرت الاضداد عنده كثرة هائلة تعادل كثرتها عند ابن الانباري ، وان تمثلت في كتابه جميع الظواهر التي وجدت في كتبهم ، في الاضداد والشواهد والتفسير . بل ان ما جاءوا به ولم يرض عنه لم يخل كتابه منه ، وجمعه في آخر الكتاب .

ولكن ذلك لم يبلغ شخصية ابي الطيب . فما اكثر تعليقاته الشخصية التي يورد بعضها عن لغويين آخرين ، ويأتي ببعضها من معارفه العامة ، ويقصد فيها الى زيادة التوضيح ، والاعتراض ، والنقد ، والترجيح ، وما الى ذلك من أمور .

والحق انه يبادل كتاب ابن الانباري قدرا واهمية . ويفوقه في اتجاهه الادبي ، وكثرة شواهده وتنوعها ، وكثرة الاحاديث عنده ، وفوائده التي اضافها ، واصراره على نسبة كل قول الى صاحبه ، وما ادخله على الاضداد من ترتيب . اما ابن الانباري فيفوقه في القرآنيات ، والعلل اللغوية والصرفية ، والعبارات المؤلفة .

— * —

كتاب ابن الدهان

اعلن ابن الدهان في مقدمة اضداده انه نظر في كتب السابقين عليه ، فوجد فيها اختلالا : اذ يذكرون ما يجب عليهم حذفه ، ويتركون ما يجب

عليهم ذكره ، ووجدها مشحونة بالشواهد . فاستهدف أن يخرج مختصرا حاويا للأضداد مجردة عن كل شيء . فهدفه الجمع والاختصار . ثم رد على من انكر الأضداد . واتبع ابن الدهان ما فعله أبو الطيب في ترتيب أضداده ، فلم يراع فيها غير الحرف الاصلي الاول وأهمل بقية الحروف .

ولا يزيد الكتاب عن قائمة تورد اللفظ الضدي له معناه . وعلق من وقت لآخر على بعض الأضداد بعبارة « وفيه نظر » دلالة على شكه فيه . وطبيعي أن الكتاب حوى الأنواع المتعددة من الأضداد ، بسبب اعتماد المؤلف على الكتب السابقة ، التي أشار منها إلى كتب الاصمعي والفراء وقطرب وابن السكيت وتعلب والسجستاني وابن الأنباري .

وأمثل لنهج الكتاب بما يلي :
« الأمين : المؤمن والمؤمن .

الماتم : النساء يجتمعن في الحزن ، وفي الفرح ، وفيه نظر .

اذ : للماضي والمستقبل ، وفيه نظر .
اذا : للماضي والمستقبل ، وفيه نظر .
الأمم والأمم : التحقير والعظيم .
الاشرة : الاشارة والماشورة » .

— * —

كتاب الصغاني

في أوائل القرن السابع ، أخرج الصغاني كتابا في الأضداد ، وصل إلينا بتحقيق الاستاذ الدكتور هفنر Dr August Haffner ويفتتح الكتاب بالعبارة التي يبدو أن الصغاني كان يفتتح بها كتبه جميعا مع البسطة والحمد ، والتي تدل على اعتكافه في المسجد الحرام ..

وصرح المؤلف في مقدمته بأنه قرأ جميع كتب الأضداد ، وذكر ما فيها ، مع تحري الاختصار والترتيب على حروف الالفباء ..

ولم اعثر قبل الصغاني على كتاب في الأضداد مرتب على الحروف في جميع الفاظه ، فلعله اول من فعل ذلك . وكان ينظر في ترتيبه هذا إلى أوائل الحروف ، فحرفها الثانية ، فالثالثة فالرابعة أي الترتيب الحديث المعروف لنا ، مع تقديم الواو على

الهاء . وكان لا يعتمد في ترتيب الالفاظ الا على حروفها الاصلية . أما الزائدة فلا اعتبار لها عنده . ويبدو من عباراته الاخيرة أنه تحرى الجمع وتدوين ما وضعه السابقون في كتبهم بدون تمحيص أو نقد ، فهو لا يقبل المرضي وحده ، ويحذف المشكوك فيه ، بل يقبلهما معا . وقد أشار إلى ذلك مرة ثانية في خاتمة كتابه القصيرة التي قال فيها : « آخر كتاب الأضداد ، ولله الحمد والمنة . وفيه كلمات ليست هي عندي من الأضداد ، ولكنني قفوت فيه آثار من سبقني إلى جمعها مثل ابن الأنباري وغيره ، حذار أن يقال : أهمل شيئا مما أثبتوه ، فليمهد العذر العائر عليها ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه كثيرا » .

وحين ندرس الكتاب لترى مقدار وفائه بوعوده نراه في الخطوة الاولى جمع 337 ضدا ، ولكنه لم يذكر كل ما في أضداد قطرب وابن السكيت وابي حاتم وابن الأنباري . فقد حذف من الاولى حوالي 67 ضدا ، ومن الثانية حوالي 10 أضداد ، ومن الثالثة حوالي 55 ومن الرابعة حوالي 40 ضدا . واتى في مقابلها بقريب من 75 ضدا ، ليست في هذه الكتب الثلاثة . ولا يقوم هذا الحذف على أساس الشك والنقد ، إذ لم يحاول المؤلف ذلك بتصريحه . أضف إلى ذلك أن كثيرا مما حذفه رواه غير واحد من مؤلفي الأضداد (20 ، 225 ، 217 ، 77 ، 226 ، 193 ، 205 ، 60 ، 219 ، 127 ، 210 ، 185 ، 214 ، 85 ، 218 ، 213 ، 24) . ولكن تجب الاشارة إلى أن كثيرا مما حذفه خاطيء (231 ، 180 ، 166 ، 109 ، 255 ، 286) أو مشكوك فيه (259 ، 246 ، 272 ، 273 ، 244 ، 270 ، 266 ، 118 ، 275 ، 252 ، 265 ، 243 ، 242 ، 257 ، 271) أو انفرد به قائلوه (16 ، 100 ، 105 ، 96 ، 17) وأكثر ما حذفه من أضداد ابن الأنباري ، أو ينطوي تحت صيغ فعول (60 ، 158 ، 159 ، 161 ، 162 ، 163 ، 164 ، 165) أو فاعل 203 ، 204 أو افتعل (175) .

أما المنهج الذي سار عليه فغاية في البساطة : إيراد اللفظ ومعنييه المتضادين . ولا عناية بما بعد ذلك . فلا ذكر للفويين الذين يأخذ عنهم الا قليلا (490 ، 688 ، 706) ولا ذكر لشواهد ، ولا لمستقات ولا لمعان أخرى للأضداد ، ولا لفوائد وزيادات واحكام وقواعد . فالكتاب يمكن تسميته « متن الأضداد » . وهناك بعض الامثلة :

وسار المؤلف ايضا على نهج القاموس فى العناية بالتفسير وحده ، وحذف الشواهد . فكان يورد اللفظ ثم معنييه المتضادين . وكان فى غالب الاحيان يحافظ على نص القاموس ايضا . وهذه بعض الامثلة من باب الهمزة منه ، تؤكد ما سبق من اقوال : « ثانياً الابل : عطشها وارواها . وثالثات : عطشت ورويت . جفاً الباب : اغلقه وفتحته كأجفاه . خجىء : استحيا وتكلم بالفحش . وادأ الشيء : حركه وسكنه . داراته : دافعته ولاينته . رقا بينهم : افسد واصلح . القراء : الحيض والطهر . ناء بالتحمل : نهض مثقلا ، واثقل فسقط . وراء : خلف وقدام . »

— * —

كتاب محمد المدني

تقتني المكتبة السليمانية بالاستانة رسالة اخرى فى الاضداد للشيخ محمد المدني ، تماثل الرسالة السابقة او تكاد ، تحت رقم 1041 . وليس للرسالة مقدمة تبين هدفها ولا منهجها . ولكن لها خاتمة اخذ جزءا منها من الزهر للسيوطي ، ومن اضداد ابن الانباري . وصرح فيها : « وقد تتبعت القاموس وغيره من كتب اللغة ، واستخرجت ما صادفته ، ولم ادع الاحاطة . »

وعند مقارنة مادة هذه الرسالة بمادة الرسالة السابقة لا نجد بينهما فرقا يذكر ، لاعتمادهما الرئيسي على القاموس المحيط فى الاضداد ، وترتيبها وتفسيرها . ومثال ذلك قوله :

ثانياً الابل : ارواها وعطشها ضد . وثالثات الابل عطشت ورويت ضد . جفاً الباب : اغلقه كأجفاه وفتحته ضد . داراته : داريته ودافعته ولاينته ضد . رقا بينهم رقا : افسد واصلح ضد . القراء ، وبضم : الحيض والطهر ضد . »

— * —

دورق الانداد للبياري وشروحه

وفى اوائل العصر الحديث شارك الشعر فى حركة الاضداد ، فالتفت فيها الرسائل المنظومة ووصل اليها من هذه الحركة رسالتان . اولاهما المسماة « دورق الانداد فى نظم أسماء الاضداد »

« الأبط : السكون والحركة .
الأبطل : الرطب واليبس .
الماتم : النساء المجتمعات على الحزن وعلى الفرح .
الإرة : الحفرة التى تحفر للنار ، والنار نفسها ايضا .
الأزر : القوة والضعف .
أسد : اذا جزع وجبن ، واذا جسر كالأسد .
أفسد : اذا أسرع واذا أبطل .. الى آخر الكتاب . »

ولكننا نأخذ عليه اضطراب ترتيب بعض الالفاظ عنده . فقد قدم « أون » على « أور » و « تصدق » على « صامت » و « قانس - قنيص - قانع فتوع » على « قموء » والعكس اصح . كما قدم « ناء » فى اول حروف الواو اذ ذكرها مع تاء التكلم « نوت » والاصح وضعها فى النون مع الواو .

— * —

كتاب عبد الله بن محمد

تقتني دار الكتب المصرية رسالة صغيرة جدا فى الاضداد عنوانها : « ذكر بعض الاضداد التى ذكرت فى القاموس » جمع من يسمى « السيد عبد الله بن محمد ... » . تحت رقم 241 مجاميع وهى ورقات ، ناقصة من آخرها . اذ وقفت فى اثناء مادة « القتين » .

وواضح من عنوانها ان المؤلف جمع ما فيها من اضداد من القاموس المحيط للفيروزابادي وحده وقد سار المؤلف على ترتيب القاموس ، اذ يبدو انه فى اثناء اطلاعه كان يدون كل لفظ من الاضداد يعثر عليه . ولم يختر المؤلف الاضداد التى نبه عليها الفيروزابادي وحدها ، بل اختار ايضا الالفاظ التى روى لها معنيين متضادين دون تنبيه على انها من الاضداد . ولم يغير المؤلف فى ترتيب الالفاظ التى اختارها من القاموس ، فبقيت على ترتيبها فيه ، اى على الحرف الاصلي الاخير اولاً ، فالحرف الاصلي الاول ثانياً ، فحروف الوسط الاصول مرتبة ..

ويريد بالبيت الثاني - كما نص شارحه - :
 « ان كثرت الاضداد بأن كان اللفظ مشتركا بين
 أربعة معان مثلا ، كل معنيين منها متضادان ، جئت من
 الأربعة مثلا . بما يفنى عن الضد من كل منها وذلك
 اني اذكر معنيين فقط : كل منهما محذوف الضد
 لينفهم المحذوف بالمذكور » .
 وسار في ضبط الفاظه على هدى القاموس المحيط ،
 قال :

ينبيك قاموسها بالاصطلاح لها
 اذ منه مرجانها والؤلؤ انتظما
 ما كان مهملًا او مفتوحًا اوله
 اطلقته وضبطت الغير معتصما
 والوزن فيما له قد حركوا اوله
 قد سكنوا مؤذن بالضبط للفهما
 فان ضرورة شعر قد دعت لسوي
 هذا ، اشرت اليه خوف ان تهما

واتبع ترتيب الفيروزابادي وتقسيمه لقاموسه ،
 فالكتاب مقسم الى ابواب بحسب الحرف الاخير
 للكلمات التي فيها . وترتب الكلمات في داخل هذه
 الابواب بحسب حروفها الاولى فالوسطى . ولكن
 الشعر ارغمه احيانا على الاخلال بهذا الترتيب في
 داخل الابواب لا بين الابواب . اعني الاخلال في
 ترتيب الحروف الاولى ، او الحروف الوسطى ، اما
 الحروف الاخيرة فلا .

وهاك قدرا مما قاله الناظم في « باب الهمزة »
 لتبرز معالم منهجه :

بفرة الشهر فسر البراء كذا
 بالانس فسر بساء واكسرن لهما
 ثم البلاء لمنحة اتسى ولمح
 نة ، كما جاء في القرآن منفيهما
 ثنائت ابلى : اي ارويتها ، وكذا
 ثنائت هي : اي اوضحت ذوات ظما
 والاجتداء بسؤال فسرنا وعطا
 كذا الجداء ، قاله القالي عن العلما

للسيد عبد الهادي نجا الابياري المتوفى عام 1305 هـ .
 وقد ألفه قريبا من عام 1297 ، اذ تمت النسخة
 الثانية منه على يد الناظم في ضحوة يوم الثلاثاء
 تاسع شوال من ذلك العام ، كما تصرح نسخة دار
 الكتب المصرية ، التي تحت رقم 844 لفة .

والسبب الذي دفع الابياري الى تأليف نظمه
 اعانة الادباء الذين يرمون الى التائق بالجناس
 والتورية والمحسنات . واما المراجع التي اعتمد عليها
 فالقاموس المحيط للفيروزابادي وشراحه ، قال
 الناظم في مقدمة قصيدته :

وقد تيسر لي في جمعها جمل
 تجمل المجتني من روضها كلما
 كل انذى ذكر القاموس جئت به
 الا الذي بصري قد زاغ منه وما
 وزدت اشياء من شرابه وسوا
 ها ، هكذا منه ، لكن بالذي فهما

حتى ظننت بأن لم يبق قط من ال
 اضداد شيء ، ولكن يا اخي ربما

وشرح لنا الناظم منهجه في المقدمة ايضا ،
 فعرفنا بأنه لم يلتزم الالفاظ الواضح تضاد معانيها
 وحدها ، بل ذكر ما أورده غيره ولو كان فيه تجوز
 وتوسع ، وان تقدمه في احيان اخرى ، قال :

وربما كان في بعض الذي ذكروا
 تسامح بعموم او بما لزمنا
 فاقتفي اثرهم طورا ، وآونة
 ابدي الذي يتراءى فيه للفهما

ولم يلتزم ايراد المعنيين المتضادين في كل
 لفظ من الاضداد ، بل حذف احيانا المعاني المعروفة
 المشهورة واكتفى بايراد المعاني غير المعروفة ، قال :

طورا اجيء بكل المعنيين وطو
 را بالذي كان مجهولا ومنبهما
 فان تعددت الاضداد جئت بما
 يفني عن الضد من كل ، لينفهما

واجفئ الباب : اغلقه ، ودأده
معناه حرك ، والتسكين قد فهما

دارات خصمي - ميموزا ، كذاك بيا -
دافتمه ، وكذا لاينتہ كرمآ

ما سترآه ، ان شاء الله ، من الالماع ، بما يسحر
الاسماع ، من تحقيقات شريفة ، وتدقيقات ظريفة . .
تراها مرة شرعية ، وكرة ادبية ، وطورا يمانية ،
وحينا معدية . . . يرتاح اليها الفقيه ومن حذا
حذوه ، واللفوي ومن نحا نحوه . . . » .

وداب الرجل في هذا الشرح على معالجة نص
الناظم نحويا وعروضا وتفسيره تفسيرآ كاملا ،
وتناول كل ما عن له من مشاكل في النص . فهو يقوم
على طريقة المتون والشروح والحواشي التي كانت
تسود العمود الاخيرة من تاريخنا . وصدر كل باب
بكلمة عن عنوانه .

منبه الرقاد

تملك دار الكتب رسالة اخرى في نظم الاضداد ،
تحت رقم 329 لفة ، باسم « منبه الرقاد في ذكر
جملة من الاضداد » لا يعرف مؤلفها . وقد تم
نسخها يوم الثلاثاء الموافق لآخر يوم من شهر رمضان
سنة اربع وثلاث مئة والف ، كما في آخرها .

وتختلف هذه القصيدة عن السابقة في عدة
مظاهر ، اولها ان هذه من المزدوج الذي يقفي
شطرآ وحدهما ، وتختلف القافية في الابيات بعد
ذلك . اما السابقة فكانت من بحر البسيط ،
والترمت في رويها الميم المشبعة الفتحة . واتفق
الانثان في الابتداء بمقدمة شرح كل منهما فيها
منهجه . ولكن المنهجين لا يتفقان تماما . فقد صرح
ناظم هذه القصيدة بعد الحمد والصلاة بان قصده
بها علمي هو تنبيه الغافلين والجاهلین - ومن ثم
اسمها - على حين كان مقصد الابياري ادبيا علميا
كما رأينا . يقول ناظمنا :

وبعد فالقصد بهذا النظم

تنبيه كل غافل وامسي

سميته منبه الرقاد

في ذكر جملة من الاضداد

وأراد ناظمنا - كما اراد الابياري - الجمع
ورجع في سبيله الى القاموس والصحاح وكتب ابن
ابن جني على حين رجح الابياري الى القاموس
وشروحه . يقول الناظم في المقدمة :

وقام المؤلف نفسه بشرح قصيدته في كتاب
سماه « الرونق على الدورق » اكثر فيه واطال
واستطرد . ولكنه - فيما يبدو - لم يتمه ، وانما
اعطانا وصفه احمد بن احمد بن اسماعيل الحلواني ،
في مقدمة شرحه للدورق . قال : « وكان - حفظه
الله - قد ابتدا شرحه الموسوم بالرونق على الدورق ،
لكنه طال وسار بل سال ، في رياض الادب الغوال ،
عن يمين وشمال . فانه التزم فيه تحف المناسبات
الظريفة ، طرق الاستطرادات الشريفة ، وحقق
ودقق ، ونمق وائق ، وحرر وحبر ، ونضد ونضر ،
ونثر الدر والجوهر ، فاكثر . . . فقد رأيت منه اربعة
كراريس ، يبذل الاديب في مثلها النفس والنفيس .
ولكنه زهر في الاكمام ، وطفل لم يبلغ حد الفطام . . »

ورجا المؤلف من الحلواني ان يؤلف شرحا
مختصرا على قصيدته . فحقق الرجاء بكتابه الذي
تحتفظ دار الكتب المصرية بمسودته تحت رقم 844
لعة ، بعنوان « الكأس المروق على الدورق » ، وقد
فرغ منها « يوم السبت الخامس والعشرين من صفر
سنة اثنتين وثلاث مئة والف من الهجرة الشريفة » .

وحدد الحلواني خطوات منهجه بقوله في
مقدمته : « فسرعت في الشرح وما اطلبه ،
فالمقصود الدورق وهو سبيله . الا اني ان ظفرت
بشيء من الاضداد ، في باب من الاسباب ، فاني
اذكره تنميما للمراد ، في خاتمة ذلك الباب . ولا
التزم في اخذه من نحو القاموس او تاجه : ان تكون
نصا في الضدية ، سيراجع الدورق في منهجه من
اعتبار العبارة الاشارية . ولا التزم ايضا الاستقصا ،
فاني ان رمته استعصى ، كيف واللغة بميدة
الساحل ، مديدة المراحل ؟ . . . ولكن ما جاء عفوا
اخذته صفوا . ثم لا تراني معاذ الله اعمد الى مقام
مشهور ، مجته اسماع الجمهور ، فأسود به وجه
السطور ، فذلك مما ينفر الطباع ، ويكدر الاسماع ،
ويكون عارا لا يحموه اعتذار ولا استشفاع ، اللهم الا
ان كان من الحقوق الواجبة ، او سيق لمناسبة ، او
نكتة مناسبة ، فالشيء بالشيء ، والشمس بالفيء ،
فهذا لا اتحمأه ، بل احمي حماه ، واتقي اذاه ، الى

احسب ما وجدت منها مع قصور
وغيبتي عن فنها مع الحضور

واحسب هنامعنى اعد ، ويقول فى الخاتمة :

معمدا ضبطي على القاموس

لانى فى الفن . كالبابوس (30)

وفى الصحاح جاعلا مجنى

وربما اخذت فى ابن جنى

وجعل من خطه ذكرا للمشتقات المرتبطة
بالاضداد وخاصة المصادر والصفات ، على عكس
الايباري يقول :

وربما اومى للاشتقاق

والقيد ان كان وللإطلاق

وللمصادر فاضبط الكلم

والوصف مع بعض اللغات المنبهم

وخصص الجزء الاخير من قصيدته للالفاظ
المتماثلة - اى الكلمات المتماثلة المعنى مع تغير بعض
حروفها بالابدال - والمقلوبة ، يقول :

وللمماتلين والمقلوب

عونك يا مقلب القلوب

ولجا فى تقسيم قصيدته الى التقسيم الذى
ارتضاه صاحب القاموس ، والايباري . فالقصيدة
مقسمة الى ابواب بحسب الحرف الاخير من الاضداد
التي يحتوي عليها كل باب ، والالفاظ ترتب فى
داخل الابواب بحسب حروفها الاولى ، واواسطها
ولكن الترتيب كثيرا ما افلت منه فى داخل الابواب .

وختم القصيدة بخاتمة اشارت الى انتهاء ما
يريد نظمه ، وأشياء من منهجه ، والدعاء الى الله ان
يفغر ذنوبه ، والصلاة على الرسول وآله وصحبه
والتابعين .

وهذا باب الهمة منه ، يمثل تناوله ونظمه :

(30) ولد الناقة ، والصبي الرضيع .

نأنا ذا ابله : ارواهما
كذا اذا اغرى بها صداها

وثأثات هي : اذا ما رويت
يوم ورودها ، كذا ان عطشت

وجفا الباب : اذا ما اغلقه
كذا اذا فتحه : فحقته

دأرات ذا : دفمته لشره
كذا اذا لاينته لعمره

رقا : افسد واصلح ، خذ
والصدر الرقو ، والرقا انيد

والقرء ، بالفتح وبالضم اتى
يكون للحيض وطهر ثبتا

وناء زيد : خف او قد ثقلا
فمعجز الحال به بين الملا

ثم السورا بهمز لا اعتلال
يكون خلف وامام تالى

عكس الذى توهم الامام
الجوهري العالم الهمام

ويتضح من هذه الابيات ان الناظم خالف الايباري
فى عدة مظاهر : اهمها التزامه ذكر المعنيين المتضادين
فى كل نفظ ، عدم التزام قافية واحدة فى جميع
الايبيات ، ثالثها الاشارة الى المشتقات مثل مصدر
الرقو ، رابعها الضبط واللفات فى القرء ، خامسها
نقد الجوهري فى « وراء » اذ جعلها مع المعتل واصلها
الهمز ، وقد اخذ هذا النقد من الفيروزابادي ،
سادسها انه يترك بعض الاضداد التي ذكرها الايباري ،
اي عناية الاخير باستقصاء الاضداد اشد من عناية
صاحب « المنبه » . ومن اهم اوجه الخلاف ايضا
شعور المرء - بان قصيدة صاحب « المنبه » اشد
سلاسة ، واعظم وضوحا ، واقل تكلفا من قصيدة
الايباري .

وهناك اوجه خلاف اخرى لم تظهر فى الابيات
السابقة ولكنها ظاهرة فى القصيدة كلها ، اهمها
اهتمام صاحب « المنبه » بذكر المعاني التي لا تدخل
فى المعنيين المتضادين للاضداد مثل قوله :

الأزر للضعف والقوة قل

وللاحاطة وللظهر تقبل

فمعاني الشطر الثاني لا تدخل فى الاضداد ،
وقوله :

وبتر الرجل : اعطى ومنع

كذا اذا طلى الضحى حين طلع

فصلاة الضحى ليست من المعنيين المتضادين ،
وكذلك قوله :

والشع - بالكسر - : قبال النعل

ولقليل المسال ثم الجسل

فشع النعل ليس من الاضداد . وامثال ذلك
كثيرة ، ولم يعن الابياري بها .

وبعيب هذه القصيدة امران : قلة الاضداد
فيها عما فى الدورق ، وكثرة الاضطراب فى
الترتيب ، كما يظهر فى باب الباء ، والحاء والذال ،
والراء ، والسين ، والضاد ، والعين وغيرها .

(الفصل الرابع)

فصول عن الاضداد

لم يقصر لغويو العرب جهودهم على تأليف كتب
مستقلة للاضداد ، بل شارك بعضهم فى هذه الحركة ،
بتخصيص ابواب او فصول للاضداد من كتبهم
الجامعة . ومن الطبيعي اننا لا نستطيع ان نغفل او
نحط من هذه الجهود ، وان كانت بحكم وضعها اقل
شأنا من الكتب المستقلة .

وقد وصلت الينا خمس مجموعات تحتوي على
ابواب مخصصة للاضداد ، وهي بترتيب ظهورها :
القريب المصنف لابي عبيد القاسم بن سلام المتوفى
بين عامي 223 - 230 - ، وادب الكاتب لابن قتيبة
270 هـ ، وسر العربية لعبد الملك بن محمد الثعالبي
المتوفى عام 429 ، والمخصص لابن سيده المتوفى
عام 458 ، والمزهر للسيوطي المتوفى عام 911 هـ .

(31) البغية 376 .

(40) 323 - 4

(41) 313 .

القريب المصنف

اما ابو عبيد فاعتمد فى « باب الاضداد » من
قريبه على اساتذته « ابي زيد ، و ابي عبيدة ،
والاصمعي ، و ابي محمد اليزيدي ، والكسائي » (31)
والثلاثة الاول خاصة . وورد فى هذا الباب 41 ضدا ،
كثما موجود فى الكتب المستقلة بالاضداد . ولما كان
اعتماده على اساتذته ، كان يروي عنهم مباشرة ،
فصدر الباب بعبارة : « سمعت ابا زيد يقول » .
وانواع الاضداد عنده قليلة ، تتألف من الاضداد
انحقيقية ، و اضداد التغؤل ، واللغات ، والقلب ،
وصيغة افعال .

وسار المؤلف على خطة ايراد اللفظ ، ثم معنييه ،
ثم شواهد ان وجدت ، ونسبة كل منها الى قائله .
وهو فى اغلب المواد قريب من اضداد ابن السكيت
متفق معها . قال مثلا : « قال ابو زيد : طلعت على
القوم اطلع طلوعا : اذا غبت عنهم حتى لا يروك ،
وطلعت عليهم : اذا اقبلت اليهم حتى يروك . وقال :
لمقت الشيء المقه لمقا : اذا كتبتة فى لغة بني
عقيل ، وسائر قيس يقواون : لمقته : محوته » .
وقال ابن السكيت (40) : قال ابو زيد : يقال : طلعت
على القوم اطع طلوعا : اذا غبت عنهم حتى لا يروك ،
وطلعت عليهم : اذا اقبلت اليهم حتى يروك . ويقال :
لمقت الشيء المقه لمقا : اذا كتبتة فى لغة عقيل ،
وسائر العرب يقولون : لمقته : محوته » .

ولكنه كان يميل الى الاختصار ، فاختصر
عبارة ابن السكيت ، كما نرى فى قوله : « فرع
الرجل فى الجبل : صعد ، وفرع : انحدر ، وقال
معن بن اوس :

فساروا ، فاما جل حي ففرعوا

جميعا ، واما حي دعد فصعدوا

ويروى : فافرعوا ، وافرغ فى الحالين جميعا .
وقال ابن السكيت (41) : « فرع الرجل : اصعد
وفرغ : انحدر ، قال معن بن اوس :

فساروا : فاما جل حيي ففرعوا

جميعا ، واما حي دعد فصعدوا

فاعد لما تعلق فمالك بالذي
لا تستطيع من الامور يدان

قوله : يشعب أمره : يعني يفرقه ويشتته .
وقواه : لما تعلق ، يقول : تكلف من الامور ما تقهره
وتطبيقه . وشرح ابن السكيت أوفى من ذلك ، اذ
قال (45) : « قوله : يشعب أمره : يفرقه . يقال :
شعبت أهواؤهم : أي تفرقت . وقوله : لما تعلق : يعني
تكلف من الأمر ما تطبيقه وتقهره ، ويقال : هو عال
لذلك الأمر : أي ضابط له قاهر » .

وتأتي مزايا هذا الباب من الأضداد من أنه
يصحح بعض تقول ابن السكيت ، كما فعل في (لحق)
اذ نسب معنى (مجا) الى قيس . موافقا بذلك ابا
حاتم (46) وابن الأنباري (47) : ومخالفنا قول
ابن السكيت (48) .

ويمتاز أيضا بأنه ينسب كثيرا من الأضداد
التي أهملها ابن السكيت وأبو حاتم الى أصحابها
الذين قالوها ، مثل أفاد ، وأودع . والمشيح وصارخ
وهاجد وصرير وبثر وظن ووراء وغيرها .

ومن الطبيعي ان نضع في مزاياه زياداته في
تضاعيف الشرح ، والخطة التي اتبعها في علاج
الأضداد ، وجعلته لا يعني الا بما اتصل بها ، ويحذف
ما عدا ذلك ، ويقتل الشواهد ، حتى صار الباب
في مرحلة متوسطة بين كتب ابن السكيت وأبي
حاتم وابن الأنباري الفاصلة بالشواهد والمعلومات ،
وبين كتاب الصغاني الذي حذف الشواهد جميعها .

ولكننا نأخذ عليه تكرار مادة « وراء » وتبعها لها
مادة « دون » مرتين : اولاهما في منتصف الباب
عن أبي عبيدة ، وثانيتها في آخره تقريبا عن غير
أبي عبيدة . ولن نعتذر عنه باختلاف الراوي لانه
كان يستطيع التنبيه الى ذلك في الموضع الاول ،
ويستغنى عن التكرار . . والمأخذ الثاني عليه ايراده
بعض الأضداد التي تقدمها المؤلفون ، مثل خنديذ

ويروي : فأصعدا . ويروي : فأفرعوا . وقد
أفرع الرجل : اذا انحدر من الجبل ، وأفرع : اذا
صعد ، قال الشماخ :

فان كرهت هجائي فاجتنب سخطي
لا يدركنك أفراعي وتصعيدي

وقال رجل من العبلات من بني أمية :

اني امرؤ من يمان حين تنسبني
وفي أمية أفراعي وتصعيدي

الرواية : وتصويبي . فحذف ما أورده في
« أفرع » حتى التبس قوله بعض الشيء ، وحذف
ما بعدها من شواهد . وكثيرا ما كان يحذفها
اختصارا .

وبرغم هذا الاختصار ، كان يزيد أحيانا على ما
في أضداد ابن السكيت ، مثل قوله : « قال أبو
زيد : السدفة في لغة بني تميم : الظلمة ، والسدفة ؛
في لغة قيس : الضوء . وكذلك قال أبو محمد
اليزيدي ، وأنشد للعجاج :

« واقطع الليل اذا ما أسدفا »

أي اظلم . وبعضهم يجعل السدفة اختلاط
الضوء والظلمة مثل ما بين طلوع الفجر الى الاسفار .
ولم يرو ابن السكيت (42) ولا أبو حاتم (43) ولا ابن
الأنباري (44) العبارة الأخيرة .

ولم يمنعه الاختصار من شرح شواهد ،
والإلتفات الى ما فيها من رواية . وكان يتفق مع ابن
السكيت في أكثر الشرح مع اختصاره . مثال ذلك
في قوله : « قال الأصمعي : شعبت الشيء أصلحته ،
وشعبته : شققته . قال : والشعوب منه ، وهي
النية لانها تفرق . وأنشدنا لعلي بن غدير الفنوي :

وإذا رايت المرء يشعب أمره
شعب العما ويلج في العصيان

(42) 43 ، 316 .

(43) 1144 .

(44) 645 .

(45) 277 .

(46) 1372 .

(47) 133 .

(48) 324 ، 50 .

على ضدين فقط ، أحدهما بيت من الشعر ، والثاني
بآية من القرآن : قال الخيلولة للشك واليقين ،
قال أبو ذؤيب :

فبقيت بعدهم بعيش ناصب
وأخال اني لاحق مستتبّع

أي وأتيقن . والشك المثل والضد
وفى القرآن : (وتجعلون لله اندادا) على
المعنيين . وواضح من هذه الخطة ان المؤلف لا يريد
الا ان يأتي ببعض الامثلة على الاضداد فى اللفظ ، اذ
هي فى رأيه « من سنن العرب المشهورة » كما قال
فى أول فصل الاضداد . فلاضداد عنده ليست
مسألة او مشكلة علمية تبحث ، بل مسألة فرغ
البحث منها ، فهو يشير اليها فقط ، ويمثل لها ..

ونستطيع ان ندخل من كتابه ثلاثة فصول
أخرى ، لان مؤلفي العرب القدامى اعتبروا امثالها
من الاضداد ، وهي « فصل فى المفعول يأتي بلفظ
الفاعل و « فصل فى الفاعل يأتي بلفظ المفعول (51) .
و « فصل فى المدح يراد به الذم فيجرى مجرى التهكم
والهزل » . ويحتوى الفصل الاول على سبع كلمات .
ودرج فيه على ذكر الكلمة فى عبارة ، ثم يفسرها باسم
المفعول . قال : « تقول العرب : سر كاتم : أي
مكتوم . ومكان عامر : أي معمور » . ولم يورد
الالفاظ الباقية فى عبارات ، بل فى آيات قرآنية ،
والاخيرة منها فى بيت من الشعر ، وفسرها كالكلمات
الاولى . قال : « وفى القرآن « لا عاصم اليوم من امر
الله) أي لا معصوم . وقال تعالى : (خلق من ماء
دافق) أي مدفوق . وقال : (عيشة راضية) أي
مرضية . وقال الله سبحانه : (حرما آمنا) أي
مأمونا . وقال جرير :

ان البلية من تمل كلامه
فانفع فؤادك من حديث الوامق

أي من حديث المومق » .

ويحتوي الفصل الثاني على لفظين ، ذكرهما
المؤلف فى آيتين ، وفسرهما باسم الفاعل قال :
قال تعالى : (انه كان وعده مأثيا) أي آتيا . وكما
قال جل جلاله : (حجابا مستورا) أي ساترا » .

وأسر ، التى أوردهما أبو عبيدة ، وتقدهما أبو حاتم ،
ونقل النقد ايضا ابن الانباري .

— * —

ادب الكتاب

وأفرد ابن قتيبة بابا صغيرا من ادب الكاتب ،
« للمتضادين باسم واحد » (49) اورد فيه 27 ضدا .
ونهج على ان يقدم اللفظ المراد ثم معنيه المتضادين .
واكتفى بذلك كثيرا ، وفى مرات أخرى اورد
شاهدا من الشعر ، وكثيرا ما اكتفى بشرط واحد من
الشاهد . ونسب فى أحد الاضداد قولاً لابي عبيدة ،
وأخر للفراء . وأورد فى أحد الاضداد أيضا قولاً
يبطل التضاد اخذه من أبي عبيد وان لم ينبه الى
ذلك ..

وامثل له بقوله : « الجون : الاسود ، وهو
الابيض ، قال الشاعر :

بيادر الجونة ان تفيبا

يعني الشمس .

والصريم الليل ، والصريم الصبح .

والسدفة الظلمة ، والسدفة الضوء ، وبعضهم
يجمل السدفة اختلاط الضوء والظلمة كوقت ما بين
طلوع الفجر الى الاسفار .

والجلل الشيء الكبير ، والجلل الشيء
الصغير » .

سر العربية

وأفرد الثعالبي فى كتابه « سر العربية فى
مجازي كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن
على اكثرها » فصلا خاصا بالاضداد ، سماه « فصل
فى تسمية المتضادين باسم واحد (50) » .

وهذا الفصل قصير جدا كبقية فصول الكتاب،
ويحتوي على ثمانية اضداد فحسب . نهج المؤلف فى
معالجتها ، على ان يذكر الكلمة ، ثم معنيها . قال
مثلا : « الجون للابيض والاسود ، والقروء للاطهار
والحيض ، والصريم ليل والصبح .. » واستشهد

(49) 177 - 181 .

(50) 5652 .

(51) 492 .

ويحتوي الفصل الثالث على أربع عبارات، تجري مجرى الاستهزاء في كتب الاضداد ، والاخيرتان منها آيتان قرآنيتان . ولم يعلق المؤلف على الأقوال أو الآيات ، ولم يفسرهما لوضوح مقصده منها في عنوان الفصل . قال : « العرب تفعل ذلك (يريد الاستهزاء بالمتضاد) فتقول للرجل تستجهله : يا عاقل . وللمرأة تستجبها : يا قمر . وفي القرآن : (ذق انك انت العزيز الكريم) . وقال عز ذكره : (انك لانت الحليم الرشيد) » .

— * —

المخصص

وافرد ابن سيده في كتابه « المخصص » (52) بابا للاضداد سماه « كتاب الاضداد » . واعتبر ابن سيده هذا الباب كتابا بالفعل ، والاضداد مشكلة علمية جديرة بالبحث ، فصدر الباب بمقدمة في بحثها . وتناول في هذه المقدمة تقسيم الكلام الى مختلف ، ومترادف ومشارك وعلل كل قسم منها ووضع الاضداد في المشارك وبين أن اصل وجودها اللغات والمجاز ، ورد على منكرها كما رد على منكري الترادف . واقام كلامه هذا في المقدمة على ما قاله سيبويه في أول كتابه ، وشرح أبي علي الفارسي لهذه الأقوال .

وأورد ابن سيده في بابه حوالى مئة ضد ، اعتمد في الشطر الأول منها على أبي عبيد ، وفي الثاني على ابن السكيت ، وأورد في الجزء الأخير منها أضدادا من مصادر متفرقة . ولذلك نرى الشطر الأول يسير متفقا مع ترتيب باب أضداد الغريب المصنف اتفاقا تاما ، عدا مواضع متفرقة قليلة زاد فيها ابن سيده مادة من مصدر آخر ، أو اختل الترتيب فيها . ونرى الشطر الثاني يسير متفقا مع ترتيب كتاب ابن السكيت تماما ، مع حذف المواد التي سبق اقتباسها من أبي عبيد . إذا كان الاثنان اشتركا فيها .

وسار ابن سيده على النهج الذي سار عليه أبو عبيد إلا أنه مال الى الاختصار أكثر منه . وتمثل هذا

الاختصار في تغيير عبارته ، وعبارة ابن السكيت ، بما يفظها ولا يخرجها عن معناها . نرى ذلك في قوله (53) : « يقال لقت الشيء المقه لمتقا : كتبه ، عقيلية ، ولتمته محوته ، قيسية » .

ونرى ذلك في قوله (54) : « القوي : الذي لا زاد معه ولا مال له ، والقوي : المكسر : يقال : اكثرت من (اتيان) فلان فانه مقو ، والقوي : الذي ظهره قوي » . وحذف في بعض المواضع عبارات ضرورية في المادة ، مثال ذلك قوله (55) « السدفة : اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين صلاة الفجر الى الاسفر » فاقصر على العبارة الأخيرة من قول أبي عبيد ، ولم يظهر وجه اعتباره مادة من الاضداد لما حذفه منها .

وتمثل الاختصار فيما حذفه من أشياء . فقد حذف أسماء الفويين الذين رووا الاضداد وذكرهم أبو عبيد وابن السكيت ، واكتفى بنسبتها الى أبي عبيد وابن السكيت . وكان أبو عبيد خاصة يحب أن يشير الى الاضداد التي اتفق فيها بعض الفويين ، فحذف ابن سيده كل ذلك . .

وحذف بعض الشواهد أيضا .

أما الشواهد التي ذكرها فحذف كثيرا من أسماء قائلها ، وكان أبو عبيد وابن السكيت يذكرهم . وآخر مظاهر الاختصار عدم تكريره اللفظ مع المعنيين المتضادين اكتفاء بذكره مرة واحدة في أول المادة ، في بعض الاضداد ، مثل : « شريت : بعث واشتريت . . . دحت الشيء دوحا : جمعته وفرقته . .

ولكن - برغم ميله الى الاختصار - كان لا يحذف شرح الشاهد أو التعليق عليه ، كما نرى في شري ، وشعب ، وجون وخلوف والظن وغيرها . وكان في بعض المواضع يحذف الشاهد ويأتي بآخر بدلا منه ، كما فعل في « سواء » .

ويمتاز هذا الباب - الى جانب الاختصار - بما أتى به من أضداد زائدة على ما في كتب ابن السكيت وأبي حاتم وابن الانباري . فقد رجع - للمرة

(52) 13 : 258 .

(53) 26 .

(54) 265 .

(55) 261 .

الاولى فى تاريخ الاضداد - الى معاجم اللغة الكبيرة، كجمهرة ابن دريد (دوح والعكوك وخفق وغيرها) والعين للخليل (الحصباء والزاهق) ورجع الى علماء لم يؤلفوا فى الاضداد ، ولكن التقطوا منها أشياء كابي حنيفة الدينوري ، الزاهق) او الفوا فيها ، ولكن روى عنهم اضدادا ليست فى كتبهم كابن السكيت (الحرج) . ولا يختلف علاجه لهذه الاضداد الزائدة عن علاجه لاضداد ابي عبيد وابن السكيت ، غير انه خصص لها الجزء الاخير من بابيه . وان تثار منها شيء فى داخل كلامه المتبسي عن ابي عبيد وابن السكيت ..

* — الزهر

وفى القرن العاشر الهجري افرد السيوطي فصلا من كتابه « الزهر » للاضداد ، وعنوانه « النوع السادس والعشرون : معرفة الاضداد » . وعالج السيوطي الاضداد علاج ابن سيده لها ، اى اعتبرها مشكلة لغوية تستحق البحث والنقاش . فقدم بين يدي فصله مقدمة تناولت تقسيم الكلام ، واقوال بعض اللغويين فى ذلك وفى الاضداد بنوع خاص ، والدفاع عنها ، والرد على منكريها . واقتبس اقواله هذه من علماء لم نرهم فى المخصص ، مثل الكيا ، وابن فارس والمبرد . ثم انتقل من هذه المقدمة الى الاضداد نفسها .

واعتمد السيوطي فى الجزء الاول من اضداده على ما رواه ابو عبيد فى الغريب المصنف ، كما فعل ابن سيده . ولكنه حين انتهى من اضداد ابي عبيد لم يقتبس اضداد ابن السكيت مثله بل تتبع الاضداد فى بعض المعاجم مثل جمهرة ابن دريد ، وديوان الادب للفارابي ، والصحاح للجوهري ، والجمل لابن فارس والقاموس للفيروزآبادي ، وكتب الامالي والرسائل الخاصة مثل امالي القالي ، ومجاز الكلام وتصاريفه لشعرب ، وادب الكاتب لابن قتيبة ، ونوادير ابن الاعرابي والمقصود والمدود للاندلسي ، والمشاكلة للأزدي ، والانفال لابن القوطية . ويتضح من هذا ان السيوطي خالف القدماء فى المراجع التى اعتمد عليها . فقد كانوا يستقون من كتب الاضداد نفسها ، واستقى ابن سيده للمرة الاولى من بعض المعاجم . فلما جاء السيوطي اكثر من هذا الورد وتوسع فيه حتى صار الاصل عنده .

ونهج السيوطي لنفسه ان يذكر اللفظ ومعنييه المتضادين ، وقد يكرر اللفظ مع كل معنى . ولا يعنى الا بما تعلق بالاضداد نفسها ، اى يحذف

ولم يزد فى الاضداد وحدها ، بل زاد أحيانا فى النسخ ، مثل ما فى (اودع) ، وأحيانا بإيراد بعض المشتقات التى لم يوردها سابقوه ، مثل ما فى (المشيح) ، وبعض الزيادات الأخرى التى نرى أمثلتها فى نهل . وشرى ، ومثل ، وظن ، وسواء ، وخشب وغيرها . وكان فى بعض الأحيان أو أكثرها ينسب هذه الزيادات إلى أصحابها .

وفى آخر الباب جمع ابن سيده بعض اللفاظ، وجعل عنوانها « ما هو فى طريق الضد » . وهو فصل شبيه بالقرب من الاضداد او ما يجري مجراها ، مما رأيناه فى كتب الاضداد . واورد فيه بعض اللفاظ التى تختلف معانيها اختلافا يكاد يكون متضادا ، مثل قوله : « سنج عليه الشيء يسنج سنجوا : سهل ، وسنحت بالرجل : اخرجته » . وروى أحد هذه اللفاظ عن ابن السكيت (وليست فى اضداده واحدها عن صاحب العين واحدها عن ابي زيد والخليل معا . ويحتوي الفصل على أربعة الفاظ فقط .

وخلاصة القول ان هذا الباب من المخصص جدير باسم « كتاب الاضداد » الذى اطلقه عليه مؤلفه فهو لا يقل عن الكتب المستقلة فى شيء - لا فى مقدمة تبحث المشكلة ، ولا عدد الاضداد او علاجها او شواهدا ، او ما الى ذلك . بل ماثلها فى العناية بما يجري مجراها ايضا . ولكنه من الكتب التى تميل الى الاختصار ، فتركز اهتمامها بالاضداد ، وما يوضح تضادها من شواهد وعلاج ، فلا تكثر من الاستطراد وتناول الامور النحوية واللغوية والمعاني الأخرى للاضداد ، وما مائل ذلك من أمور وجدناها فى بعض الكتب المستقلة . فهو فى مرحلة متوسطة بين هذه الكتب وبين كتاب الصغاني القاصر

وخلاصة القول في هذا الفصل انه يضارع
فصل ابن سيده ، ولا يقلل من شأنه الا استفناؤه
عن الشواهد ، فهو من هذه الناحية يوضع مع
كتاب الصغاني ، غير ان هذا يفوقه في الترتيب
والتنظيم وخلوه من التكرار .

— * —

« الخاتمة »

الاضداد ظاهرة غريبة .

فالذهن ينكرها للوهلة الاولى ، ويأبى ان يصدق
وجود لفظ واحد يدل على معنى وضده . فالمنطق
العقلي يعرف الضدين بأنهما الامران اللذان لا يقعان
على شيء واحد ، وفي وقت واحد . ومن ثم كانت
الالفاظ الاضداد غريبة في ماهيتها . وعلى هذا
الاساس انكرها من انكرها . ولكن هذا الاساس لم
يمنع ان يؤمن بها جماعات من القدماء ، وقلنة من
المحدثين . وكانت الفئة الاخيرة - او افراد منها -
هي التي حاولت ان تعلل هذه الظاهرة القريبة
بالرجوع الى التفكير البشري في فطرته وسداجته ،
او بالتأمل في مراحل معينة من التاريخ البشري او
التاريخ العربي القديم .

ولعل ظاهرة لغوية اخرى يمثل سوء الفهم
الذي احيطت به ظاهرة الاضداد . فمنذ عهد مبكر ،
اختلف اللغويون فيها ، ولا زالوا مختلفين . فاذا تأملنا
ما دار بينهم من نقاش وجدنا الفاظهم وعباراتهم
تتنافر وتتصادم ، والمؤدى الاخير لما يقولون واحدا .
فهم يتجادون حول تصورين لا تصور واحد ، وفي
مجالين لا مجال واحد . ولو تحدثوا عن تصور واحد ،
وفي داخل مجال واحد ، لهدأ كثير من الخصومة ،
وبطل كثير من الأدلة ، وربما ضاع الخلاف .

فقد كان المنكرون للاضداد ينظرون في مجال
ضيق لا يتجاوز اية لهجة قبلية على حدتها . ولما لم
يمشروا على ااضداد في داخل اللهجة الواحدة انكروا
الاضداد برمتها . وأبوا ان يسموا بالاضداد ما جاء
دالا على معان متضادة في لهجات قبلية مختلفة ، وان
ضمتها اللغة العربية بعد .

الشواهد ، والشروح ، والمستققات وما اليها ، فلا
ذكر لها عنده ، الا في النادر جدا . فبابه من
« متون الاضداد » اي من نوع كتاب الصغاني . يقول
مثلا (56) : « اجعلب الرجل : اذا اضطجع ساقطا ،
واجعنت الأبل : اذا مضت جادة . وبعث الشيء :
اذا بعته من غيرك ، وبعته : اشتريته . وشريت :
بعث واشتريت . وشعبت الشيء : اصلحته ؛
وشعبته : شققته ، وشعوب منه ، وهي المنية لانها
تفرق . والهاجد : المصلي بالليل . والهاجد :
النائم » .

ولجأ في الاضداد التي نقلها عن أبي عبيد الى
ترتيبها على قائلها . فقد نشر أبو عبيد ااضداد كل
لغوي نثرا دون ان يجمعها في موضع واحد ، فكانت
عنده مختاطة بما يروى لغيره فلما ادخلها السيوطي
في فصله ، فصل كل نوع على حدة ، وقدم ااضداد
أبي زيد ، فالاصمعي فأبي عبيدة فالكسائي فالاموي ،
فما رواه غير واحد ، فأضداد أبي عمرو ، فالاحمر .
وكان واجبا عليه تأخير الاضداد المهمة الى ما بعد
اضداد الاحمر . ومن الغريب ان « الاحمر » لا يرد
له ذكر في فصل الاضداد من كتاب الغريب المصنف
الموجود في ايدينا اليوم ، وربما سقط الاسم من
نسختنا وكان في نسخة السيوطي . اذ ان هناك
بعض الاختلاف بين النسختين ، فبينما تنسب
نسختنا : « شعب » للاصمعي ، ينسبها السيوطي
لابي زيد ، وسقط من نسختنا احد معنيي « اشكى »
المتضادين ، وهو موجود عند السيوطي .

ولكن السيوطي عندما ترك ااضداد أبي عبيد
اضطرب ، ولم يفلح في ترتيبها حتى على ترتيب
الكتب التي اخذ منها ، بل أورد ما وقع منها تحت
نظره ، ولو كان سبق ذكره . ولذلك تكررت عنده
بعض المواد مرتين وأكثر ، مثل « سوى » رواها عن
أبي عبيد - وابن دريد ، و « الفايبر » رواها عن ابن
دريد والجوهري ، و « نصل » عن الفارابي والجوهري ،
وغيرها . فبلغت الاضداد عنده قريبا من مئة
وعشرين ، وهي في الحقيقة اقل من ذلك كثيرا .

وختم السيوطي فصله بفائدة ذكر فيها اسماء
بعض من ألف في الاضداد ، ثم سرد اكثر مقدمة
كتاب الاضداد لابي بكر بن الانباري . .

2 - هل تعد هذه الالفاظ ظاهرة خاصة يجدر بها التسجيل بين الظواهر اللغوية ؟ اعتقد ان احدا لا ينكر هذا ايضا . واضيف الى ذلك ان هذه الظاهرة لا تنفرد بها اللغة العربية ، بل توجد في بعض اللغات السامية كما كشف بعض المستشرقين ، وفي بعض اللغات الاوربية كما كشف الاستاذ عبد الفتاح بدوي . واذن فوجود الاضداد ليس منقصة للفنة العربية ، كماظن الشعوبيون قديما ، وكما يفهم من اقوال بعض المستشرقين حديثا ، مما كان واحدا من الدوافع - في اعتقادي - التي حملت عبد الفتاح بدوي على المغالاة في رفض الاضداد .

3 - هل تستحق هذه الظاهرة تسمية خاصة ؟ اعتقد ان كل ظاهرة مهما كان شيوعها يجدر بها ان يكون لها اسم خاص . اما المؤيدون فقد سموها « الاضداد » ، فاذا كان المنكرون يجدون لها تسمية اكثر ملاءمة ، فأهلا بها .

4 - هل الاضداد بالشيوع الذي صوره القدماء ؟

واضح من الدراسة الماضية ان تصور الاضداد اختلف من وقت لآخر ، ومن رجل الى رجل ، فضايق حيننا واتسع آخر . فكان تصور الاضداد ضيق المجال ، باديء الامر عند المحدثين فيها دون ان يحاولوا لها جمعا او تدوينا . ولكن هذا التصور اتسع اتساعا غربيا عند اول مؤلف في الاضداد : قطرب ، فشمّل شتاتا غربيا من الالفاظ ، مما يدل على ان قطربا لم يكن يحسن تصور الاضداد ، ولا احسن وضع الحواجز الفاصلة بينها وبين غيرها واضطر اكثر من جاء بعد قطرب الى تضيق المجال الذي وسعه ، ونفي كثير من الفئات والالفاظ التي ادخلها في كتابه . فأخذ تصور الاضداد في الوضوح ، وحدودها في البروز . ثم اتسع المجال مرة اخرى عند ابن الانباري خاصة بما ادخل من أنواع جديدة من الاضداد . واذن فالمجال كان متغيرا عند القدماء ، وما اظن الا انه كذلك عند المحدثين ، وان كان اضيق عندهم منه عند القدماء .

5 - هل تعد كل الانواع التي اتفق عليها القدماء من الاضداد ؟

اعتقد ان احدا لا يجادل في ان ذلك مستحيل ، وان بعض ما عده القدماء من الاضداد لا يستحق هذه التسمية . واضرب امثلة لذلك بما يلي :

وقصر المنكرون تصورهم على الالفاظ في وضعها الاول . واعلنوا انهم لم يجدوا لفظا واحدا وضعه العرب حين وضعوه دالا على معنيين متضادين . اما اذا كان الاستعمال او التبدلات اللغوية او التغييرات الصرفية قد ادت بعد ذلك الى ان تزول الفوارق بين بعض الالفاظ ذوات المعاني المتضادة ، فتبدو الآن في صورة واحدة ، ومتضادة المعنى ، فليس ذلك من الاضداد عندهم .

ونستطيع ان نقول : ان كل لفظ توفر له سبب ما فادى به الى الدلالة على معنيين متضادين يابى المنكرون ان يسموه ضدا ، مهما كان هذا السبب : لهجات قبلية ، او حذف ، او تخفيفا او ابدالا ، او اعلا ، او مجازا ، او تغاؤلا وتظييرا ، او ما شاكل ذلك من امور . وانما الضد عندهم يجب الا يكون هناك سبب في دلالة هذه ، بل وضع اصلا لها .

اما المؤيدون للاضداد فوسعوا نظرتهم ومجالهم . نظروا الى اللغة العربية في شمولها وعمومها . فلفت نظرهم وجود هذه الفئة من الاضداد . ثم لم يعنوا بالبحث عن اسبابها او - ان شئنا الدقة - لم تهتمهم الاسباب - فقد عرفوا اسبابا الظاهرة . واعلن اكثرهم ان كثيرا من الاضداد آتية من اللهجات القبلية ، وكشفوا عن كثير من هذه الطائفة من الالفاظ . ولا خلاف بينهم وبين المنكرين غير انهم ارتضوا تسمية هذه الالفاظ القبلية بالاضداد ، ولم يرتضها الاخرون .

كذلك لم يقصر المؤيدون نظرتهم على الالفاظ عند وضعها الاول ، بل اغفلوا هذا الوضع عامدين اذ لا اهمية له عندهم . وامعنوا النظر في الالفاظ العربية التي يسمونها ، ويتحدثون بها ، ويدونون ما يدونون . فوجدوا فيها فئة من هذه الالفاظ ، التقطوها ومنحوها اسم الاضداد دون ان يأنهوا للاسباب التي ادت بها الى ذلك ، ودون ان ينكروا هذه الاسباب . بل لقد شارك بعضهم كقطرب في الكشف عن بعضها كالتوسع وما شاكله ، لان وجود سبب للتضاد لا يتنافى عندهم مع التسمية .

ولعل الاجابة عن الاسئلة التالية تزيل كل لبس امام المتنازعين :

1 - هل توجد في العربية الفصحى التي نعرفها اليوم الفاظ ذوات صورة واحدة ، ومعنيين متضادين؟ اعتقد ان احدا لا يستطيع ان ينكر هذا الوجود .

أ - ما اختلف في تفسيره من الآيات، والأشعار، والإقوال . فالإتفاق تام بين اللغويين انه لا يوجد فيها لفظ ذو معنيين متضادين . وإنما جاء التضاد من اختلاف الناس في فهم هذه العبارات في مجموعها . ومثال ذلك الآية التي أوردناها سابقا : (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) . فقد اختلف المفكرون فيما يتعلق به الجار والمجرور (من آل فرعون) . فذهب بعضهم الى انه متعلق بمحذوف صفة لـ (رجل) ، فصار القائل عندهم رجلا مؤمنا، من أقرباء فرعون ، يكتم إيمانه عن الناس جميعا . وذهب بعضهم الى انه متعلق بالفعل (يكتم) وان الآية حدث فيها تقديم وتأخير ، وان الترتيب العادي لها : قال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون ، فصار القائل عندهم رجلا مؤمنا ، غير انه يخفي هذا الإيمان عن آل فرعون . وليس هذا وأمثاله من الأضداد في شيء .

ب - الفاظ وعبارات التفاضل والتطير والاستهزاء . فاننا يجب ان نعترف ان المتحدث قد يتكلم على وقع ذهني ، يصدق أحيانا على الواقع الخارجي ولا يصدق أخرى . فالتحدث (المتفاضل أو التطير) يكره الواقع الخارجي ، ويحاول ان يتجاهله ، فيوفر لنفسه كل السبل التي تؤدي به الى نسيانه . ومن أهمها عدم التحدث عنه أو إعطاؤه اسما آخر لا يدل عليه . واذن فالتفاضل حين يسمي اللدوغ سليما ، والمرضى معافى ، لا يريد الصورة التي يكرهها ، بل الصورة التي يحبها . فاللفظ اذن مستعمل في معناه الأصلي ، وان كان لا يتفق مع الواقع الخارجي . اضيف الى ذلك ان المتحدث يريد ان يرسم في ذهن المستمع صورة متفائلة . فاللفظ لا يدل الا على معناه الأصلي عند التكلم والمستمع كليهما ، وان كان معناه ذهنيا لا واقع له في الخارج . لو لم يكن الامر كذلك ، لما كان هناك تفاؤل أو تطير أو استهزاء . واذن ليس هذا وأمثاله من الأضداد في شيء .

ج - ما وضع في الأضداد تعسفا أو تكثرا ، مثل الألفاظ التي تختلف معانيها دون ان تتضاد ، والألفاظ التي تتضاد معانيها بسبب ما يتعلق بها من أدوات كرهيب عن والى ، وانصرف عن والى ، وغيرهما .

6 - ما السبيل الى معرفة اللفظ الجدير باسم الضد ؟

اعتقد ان السبيل الوحيد الى ذلك هو المعنى الذي يدل عليه اللفظ . وهنا احتريز فأقول المعنى الحق للفظ . واعني بهذا الاحتراز أمثال هذه الألفاظ التي لم يحسن بعض اللغويين التنبيه الى معناها الحق ، ونسبوا اليها معاني بدت متضادة . فالصرير هو الوقت المنقطع ، اعني الوقت المنقطع من وقت آخر ، كالليل ينقطع من النهار ، والنهار ينقطع من الليل ، وليس الصرير الليل خاصة ولا النهار خاصة . والدليل الجلي على ذلك أصل اللفظ ، ومعناه ، فأصله الصرم ومعناه القطع .

والسدفة ليست ظلمة حائكة ولا ضوءا مشرقا ، بل هي الظلمة التي ينبعث فيها الضوء ، أو الضوء الذي تشوبه الظلمة ، هي اختلاط الظلمة بالضوء ، سواء كان هذا عند دخول الليل أو انبلاج الصباح . وأمثال ذلك كثيرة ، فظن اليها بعض القدماء انفسهم ، كما فعلوا في المأثم والطرب وغيرهما . وليست هذه الألفاظ من الأضداد في شيء .

واذن فما وجدنا معانيه تؤول الى معنى واحد لا تضاد فيه يجب ان نخرجه من الأضداد . وما دل من الألفاظ على معنى واحد : سواء كان معنى خارجيا أو ذهنيا ، يجب ان نخرجه من الأضداد .

وانما يجب ان يكون الضد لفظا واحدا ، ذا صورة واحدة ، ومعنيين متضادين حقا لم يمكن الجمع بينهما . تلك هي الصورة الصحيحة للأضداد ، وذلك هو السبيل القويم الى تطبيقها .

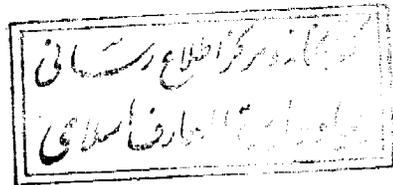
« المراجع »

المطبوعة

- الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب : الأضداد ، طبع بيروت 1913 .
- ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم : الأضداد ، طبع الكويت 1960 .
- انعمالي : سر العربية في مجاري كلام العرب وسننها والاستشهاد بالقرآن على أكثرها ، طبع المكتبة التجارية 1938 .
- الخليل بن أحمد : العين ، مصور بمكتبة المجمع العلمي العراقي ببغداد ، وطبع الجزء الأول منه ببغداد 1967 .
- ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : الجمهرة ، طبع حيدر آباد بالهند .
- ابن الدهان ، أبو محمد سعيد بن المبارك : الأضداد ، المطبعة الحيدرية بالنجف 1371 - 1952 في نفائس المخطوطات .
- الرازي ، أبو الحسن أحمد بن فارس : الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، طبع بيرت 1964 - 1383 .
- السجستاني ، أبو حاتم سهل بن محمد : الأضداد ، طبع بيروت 1913 .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب ، طبع بولاق 1316 .
- ابن سيده : المخصص ، المجلد 13 ، طبع بولاق .
- السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، طبع دار احياء الكتب العربية بالقاهرة .
- الصفاني ، أبو الفضائل الحسن بن محمد : الأضداد ، طبع بيروت 1913 .
- أبو الطيب اللغوي الحلبي عبد الواحد بن علي : الأضداد في كلام العرب ، طبع دمشق 1382 - 1963 .
- عبد الفتاح بدوي : دائرة المعارف الإسلامية ، مادة أضداد (الطبعة العربية) .
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري : أدب الكاتب ، ط الرابعة 1382 / 1963 .
- قطرب ، أبو علي محمد بن المستنير : الأضداد ، في مجلة Islamic ، المجلد الخامس ، سنة 1931 ، من ص 247 إلى 293 .
- المبرد : الكامل ، طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- منصور فهمي : الأضداد ، مجلة مجمع اللغة العربية (الملكي) ، الجزء الثاني ، صفر 1354 - مايو 1935 .

المخطوطة

- أحمد بن أحمد بن اسماعيل الحلواني : الكأس المروق ، مخطوط بدار الكتب المصرية .
- عبد الله بن محمد بن القاضي : منبه الرقاد في ذكر جملة من الأضداد ، مخطوط بدار الكتب المصرية .
- عبد الله بن نجا الأبياري : دورق الأنداد في نظم أسماء الأضداد ، مخطوط بدار الكتب المصرية .
- أبو عبيد القاسم بن سلام : الفريب المصنف . مصور بمكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة .
- محمد المدني : الأضداد . المكتبة السلطانية بالآستانة ، في مجموعة تحت رقم 1041 ، يبدأ الكتاب من وجه ورقة 98 إلى وجه ورقة 103 .



المراجع الأجنبية

Abel: Über den Gegensinn der Urworte, Leipzig 1884.

Giese: Untersuchungen über die Addad auf Grund von Stellen aus altarabischen Dichtern, Berlin 1894,

H. Hirschfeld: The Journal of Royal Asiatic Society, 1895.

• تعريف وتعليق على كتاب جيز السابق .

Landau: Die gegensinnigen Wörter im Alt—und Neuhebräischen, Berlin 1896.

Landberg, Le comte de: La langue arabe et ses dialectes, Leide 1905.

Leguest: Etudes sur les formations des racines sémitiques, Paris 1858.

Nöldeke: Wörter mit Gegensinn (Addad), Neue Beiträge zur semitischen Sprachwissenschaft, Strassburg 1910.

Th. M. Redslob: Die arabischen Wörter mit entgegengesetzten Bedeutungen, Göttingen 1873.

Weil: Addad, in Encyclopydia of Islam.